مغزى الخطوات الاردنية الأخيرة على لسان المسؤولين أنفسهم

اخيرا بدأ ينقشع الضباب الذي اراد البعض تغليف الخطوات الاردنية الاخيرة به ، وظهرت تصريحات التضامن مع منظمة التحرير "الحرة المستقلة" والاهداف الحقيقية لتلك الخطوات.

لقد ملأ مؤيدو المشاريع الاستسلامية في الاراضي المحتلة الدنيا صراخا عن "قرب الفرج" وانهيار تلك الخطوات واحياء البرلمان الاردني وكأن اسرائيل كانت عائق امامها للانسحاب من الاراضي المحتلة سوى "وحشتها" من البرلمان الذي لم يعد ناخبه ، ان كان هناك ناخبه ، في عداد الاحياء !

والعجيب في الامر ان هؤلاء السادة في المقالات الاخيرة التي كتبوها في جريدة القدس العربي هجومهم لا على من يحتل الارض وانما على من يعارضون بانهم سيعارضون المشاريع الاستسلامية ، ويصرون على الاستقلالية القرار الفلسطيني وتمثيل منظمة التحرير لهم.

ويبدو انهم لا يريدون الاستماع حتى لتصريحات الملك حسين الذي اكد عدم وجود اي مبادرات في الوقت الحاضر ، وشدد بصراحة ان ما يهمه الان هو اعادة الاوضاع ، كما قال، الى حالتها الطبيعية من الناحية الدستورية ، وتنظيم العلاقات الاردنية الفلسطينية وفق الصيغة المذكورة في الدستور الاردني مثلما عبّرت عنه مجلة نيوزويك الاميركية.

ومن هنا فان ملامح الصورة بدأت في الاكتمال. والحديث عن ان عودة الارض متوقفة على نتائج الحوار الاردني الفلسطيني لم يكن الا للتمويه وللتغطية على المغزى الحقيقي لتلك الخطوات التي اخذت تكشفها التصريحات المتناقضة والوفود الموعز بها التي بدأت تتقاطر على عمان !

ان هدف هذه الخطوات ، كما اتضح الان ، ليس استعادة الارض وانما استعادة المكانة التي حصلت عليها منظمة التحرير ، بالكثير والغالي من التضحيات، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . والحوار الذي يراد احراؤه مع ياسر عرفات مقررة نتائجه سلفا من وجهة النظر الرسمية الاردنية بالصيغة الواردة في الدستور الاردني عن العلاقة بين الضفتين الشرقية والغربية. وقد قال الملك ذلك صراحة لمراسلة مجلة نيوزويك الاميركية التي اجرت المقابلة معه حينما اكد ان الصيغة الواردة في الدستور الاردني تحقق "التوازن" وتنظم العلاقات الفلسطينية الاردنية.

وعلى اساس هذا التصريح يكون المطلوب من ياسر عرفات الموافقة على هذه الصيغة والا، كما ذكر الملك في جواب على سؤال لاحد الصحفيين في مؤتمره الصحفي عن احتمالات فشل الحوار، سيحتكم الملك الى الشعب !!

ولما كان الملك قد اجاب على سؤال اخر حول مدى تمثيل مجلس النواب بانه -اي المجلس- يمثل الشعب فمن السهل تصور الخطوة التالية وهي اخذ قرار من هذا المجلس بالموافقة على الصيغة الرسمية الاردنية.

ان هذا التوجه يسعى لاعادة الامور الى ما كانت عليه في العاشر من حزيران سنة ١٩٦٧ وليس في الرابع منه. اي اعادة التمثيل الفلسطيني في الضفة الغربية الى الحكومة الاردنية ، وترك القضية الفلسطينية بارصها وشعبها خارج الضفة في مهب الريح !

ولكن، ونعود مرة اخرى الى "الميثرين" بالعودة الفورية للارض عن هذا الطريق ، هل يعيد مثل هذا التوجه الذي كان السمة المميزة للسياسة الاردنية منذ عدة عقود من السنين الارض المحتلة؟

ان هناك الان مرة اخرى حملة نفاق كبيرة للامبريالية الاميركية يتبناها مسؤولون اردنيون في محاولة لنيل الرضى، مثلما كانت مثل هذه الحملات في الماضي. وهي ليست مجرد كلام يطلق في الهواء وانما خدمات استراتيجية ، وعساكر تذهب حيث يكون "محرجا" لاميركا ارسال قواتها ، وهذا تعبير الملك في حديثه لمحطة (ان.بي.سي) التلفزيونية الاميركية ، وعداء لسوريا والاتحاد السوفييتي والحركة الوطنية اللبنانية.

لقد سئل الملك عن نقاط خلافه مع سوريا فقال انها معارضته لسياسة الاستقطاب اى لعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ، ومعارضته لسياستها في لبنان ، اى دعمها لجبهة الخلاص الوطني، ومعارضته لموقفها من الحرب الايرانية العراقية.

ومعنى هذا ان التعبير العملي للتوجه السياسي الاردني الرسمي هو المزيد من الارتباط بالسياسة الاميركية ، والمزيد من العداء لحركات التحرر العربية والاستعداد للتدخل عسكريا ضدها بقوات الانتشار السريع التي يعمل ريغان لتمويلها والتخطيط لها باسم حماية الامن والاستقرار !

فهل يمكن لمثل هذه السياسة ان تستعيد الارض المحتلة بعد ان مورست خلال عشرات السنين ولم تجلب غير المزيد من الضعف والتبعية والعجز حتى عن الاحتفاظ بما كان في اليد من هذه الاراضي المحتلة؟!

او لم تساهم هذه السياسة في تسهيل مهمة اسرائيل في احتلال الضفة الغربية وفيما نشهده الان من تكالب لفرض الضم الاسرائيلي كأمر واقع في هذه البلاد؟!

بهذه السياسة لم يستطع السادات اقناع اميركا بربطه الى جانب اسرائيل في جر عربة السياسة الامبريالية الاميركية في هذه المنطقة رغم أنه قدم الكثير كرامة وارضا وجنودا ومكاسب سياسية واقتصادية ضحى الشعب المصري بالكثير من اجل تحقيقها.

ولا جدال في ان المقومات الاستراتيجية التي كان يمثلها السادات بصفته حاكما لاكبر بلد عربي اكبر بكثير من تلك المقومات التي يملكها الملك حتى لو كان في عدادها راس منظمة التحرير !

وللانصاف ينبغي القول ان الملك حسين لم يعد بشيء اذا ما اعطي التفويض ولكن هذا لا يعني انه لا يقدم شيئا للطرف الاخر لو حصل على هذا التفويض.

معروف ان اميركا واسرائيل تعارضان الاعتراف بمنظمة التحرير وترفضان اشراكها في المفاوضات مثلما ترفضان اشراك الاتحاد السوفييتي من خلال رفضهما لفكرة دعوة مؤتمر دولي . وفي اتفاقات كامب ديفيد استبعد اى دور لمنظمة التحرير واعطي النظام الاردني دورا ثانويا الى جانب النظام المصري في مفاوضات حول ما يسمى بالحكم الذاتي الاداري.

ومن هنا لا يمكن النظر الى محاولة استبعاد منظمة التحرير من خلال التفويض ، وما يسمى بتنظيم العلاقات الاردنية الفلسطينية الا باعتبارها محاولة للتلاقي مع المعارضة الاسرائيلية الاميركية لمنظمة التحرير وللانسجام مع مقتضيات اتفاقات كامب ديفيد.

ويمثل هذا النهج ، حتى لو تكرر رفض تلك الاتفاقات ملايين المرات من قبل اصحابه لن تكون هناك استعادة للارض وانما تضييع ، عملي ، لها مثلما هو الحال بالنسبة لمنطقة طابا المصرية .

ويستطيع حكام الاردن ، مثلما يفعل الان حكام مصر ، الاستمرار في المطالبة بالضفة الغربية وربما قطاع غزة ، مثلما كانوا يطالبون قبل حزيران ١٩٦٧ بحيفا ويافا ، في المناسبات ولاغراض الاستهلاك الداخلي ، اما ما يحصلون عليه ، وما يقبلون به فشيء آخر.

والمساعي المحمومة التي يذلها حكام الرجعية العربية لاعادة مصر كامب ديفيد الى الجامعة العربية بعد المؤتمر الاسلامي ، والمطالبة بتعديل ميثاق الجامعة العربية لتكون قراراتها بالاغلبية ، ظاهرة تشير الى ان هذه الرجعية قد قررت القطيعة النهائية مع الدول العربية المعادية للامبريالية ، وانها ترمي الى تعزيز مقاومتها لشعوبها بضم النظام المصري الى حبهتها.

بقلم
بشير البرغوثي

وانها لمفارقة غريبة ان يكون النظام الذي خرج على رأي الاكثرية في الجامعة العربية حينما ضم الضفة الغربية هو نفسه الذي يدعو للالتزام بقرار الاكثرية ، دون الاجماع ، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

هناك من يقول وما هو البديل بعد كل ما جرى ، وبعد الوضع الصعب الذي تمر به منظمة التحرير.

ان البديل الذي يطرحه النظام الاردني ليس جديدا حتى يكون موضع تجربة واختبار. والمصاعب القائمة ، وبدون اى تقليل من خطورتها وحدتها ، لا تعالج بالتهرب منها وانما بمواجهتها .والخلل في الموقع الاستراتيجي الذي تشغله منظمة التحرير لا يمكن القضاء عليه الا بتعميق الصلة المتبادلة الحية مع الجماهير الفلسطينية ، ومع القوى الثورية العربية والعالمية، وبالتمسك الحازم بقرارات الهيئات الشرعية لمنظمة التحرير وبكافة المقومات التي اعطت المنظمة مصداقيتها على كافة المستويات الفلسطينية والعربية والدولية.

*

ضباط سابقون يعقدون "صفقات" أراضي في الضفة

كشفت مجلة "كول هعير" العبرية ان عددا من ضباط الجيش الاسرائيلي ذوي الرتب المتوسطة في الحكم العسكري قد استغلوا بعد تركهم الخدمة العسكرية في الضفة الغربية في مجال "شراء" الاراضي العربية وعقد الصفقات مع عدد من الشركات الاسرائيلية والمستوطنين.

واضافت المجلة بان هؤلاء الضباط قد اعتمدوا في ذلك على علاقاتهم السابقة، ومنهم رئيس دائرة تسجيل الاراضي السابق "شلومو خياط" الذي عمل حاليا في عقد صفقات شراء لبيع الاراضي في الضفة بمشاركة عدد من المستشارين العسكريين السابقين الذين تحولوا هم كذلك الى متاجرة بالاراضي.

تجديد الحي اليهودي في الخليل يعني فصل شمال المدينة عن جنوبها

لمراسلنا - بشار سلام :

اشارت تصريحات وزير الدفاع الاسرائيلي "موشيه ارنس" حول موافقة الحكومة الاسرائيلية على مشروع تجديد الحي اليهودي في قلب مدينة الخليل استياءا واضحا من قبل اهالي البلدة القديمة في الخليل ومن تجار الحسبة ايضا.

الأهالي يرفضون عزل ١٠ آلاف مواطن في المدينة

واكد المواطنون في احاديثهم بان قرار السلطات الاسرائيلية ، يعني القضاء على مصدر ارزاقهم ، وتقسيم مدينتهم وتشريدهم.

فقد ادعى "موشيه ارنس" في تصريحاته بان قرار تجديد الحي اليهودي يستند الى موافقة من المواطنين العرب في الحسبة وفي الاحياء السكنية القريبة من الحي اليهودي القديم ، في حين اكد المواطنون بان هذه الادعاءات عارية عن الصحة.

وقال التاجر كامل العسلي، وهو صاحب دكان في الحسبة بان هذه التصريحات عارية عن الصحة، وهي كذب ، فالحكومة الاسرائيلية لم تجتمع بتاتا مع اى مواطن، وانما ارادت من خلال قرارها اعطاء صبغة الشرعية على مخطط تنوى تنفيذه.

اما المواطن "ربحي الصرصور" وهو صاحب دكان في الحسبة فقد اكد رفض المواطنين لهذا القرار وقال "انا مستأجرين منذ اكثر من ٢٢ عاما، وتنفيذ المخطط يعني القضاء على مصادر ارزاقنا".

واكد "حازم جنيدي" وهو مواطن يسكن في تلك المنطقة بان هدف القرار هو توسيع الحي اليهودي في الخليل على حساب بيوت المواطنين العرب فالقرار الاسرائيلي يعني فصل المنطقة الشمالية عن المنطقة الجنوبية لمدينة الخليل ، وعزل اكثر من ١٠ الاف نسمة يعيشون في احياء شعبية وهي حارة الشيخ وحارة القلعة وحارة المشارقة عن المناطق الشمالية من السوق وقلب المدينة.

ويرى المراقبون بان هذه التصريحات تعني اعطاء الضوء الاخضر لتنفيذ المشروع الذي وضعه الجنرال "بنيامين بن اليعازر" منسق شؤون المناطق المحتلة على اثر توليه لمنصبه في اوائل شهر تموز من العام الماضي واجتماعه مع مستوطني كريات اربع في تلك الفترة ..

من ناحية اخرى اكد المواطنون في حارة شاهين ، وتقع الى الشرق من الحسبة وتضم في اعشاشها الفقيرة اكثر من اربعين عائلة عربية وعشرين متجرا ، بان المسؤولين في مجلس مستوطنات الخليل، هم المسؤولون عن اعمار الحي اليهودي في قلب المدينة وانهم قد هدموا في خلال الشهر الماضي بيتين جديدين في تلك المنطقة.